

Distr.  
GENERAL

A/42/708

5 November 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

# الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

البنود ١٥ و ١٧ و ١٩ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩

و ٤٠ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

السنة الدولية للسلم

الحالة في الشرق الأوسط

مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام

الطاقة النووية في الأغراض السلمية

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة إلى الأمين العام

من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذه الرسالة البلاغ (المرفق الأول) والوثيقة المعنونة "نحو زيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح في جنيف" (المرفق الثاني) الصادرين عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو، المعقودة في براغ في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧.

وأكون ممتنا للغاية إذا أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهم وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٥ و ١٧ و ١٩ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٤٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) أفزين زابوتومكي

.../...

## المرفق الاول

البلاغ الصادر عن دورة لجنة وزراء خارجية  
الدول الاطراف في معاهدة وارسو

عقدت دورة عادية في براغ ، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، للجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة .

وقد حضر الدورة السيد ب. ملادينوف وزير خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية ، والسيد ب. شنوبيك وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والسيد أ. فيشر وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسيد ب. فاركوني وزير خارجية جمهورية هنغاريا الشعبية ، والسيد م. أورزشوفسكي وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية ، والسيد إي. توتو وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية ، والسيد إ. شفرندارزه وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

١ - وناقش وزراء الخارجية الحالة في أوروبا وفي العالم ولاحظوا أنها لا تزال معقدة ومشيرة للجدل .

وأعرب المشاركون في الدورة عن ارتياحهم لان الحياة الدولية قد شهدت لحظات مشجعة ، فلأول مرة في التاريخ بلغت فكرة نزع السلاح النووي المرحلة التي يكون فيها تنفيذها على وشك البدء . ويتقدم العمل المتعلق بتحديد ولاية للمفاوضات بشأن خفض عدد وحدات القوات المسلحة وترسانات الاسلحة التقليدية في أوروبا . وتم إحراز تقدم في المحادثات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . وجرى بذل جهود من أجل تسوية المنازعات العسكرية وحل المسائل موضع الخلاف بين الدول بالوسائل السياسية ، عن طريق المفاوضات . كما يُطرح بحماس متزايد دوماً مطلب إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . وتلقى ضرورة المعالجة المشتركة للمشاكل العالمية ، بما فيها حماية البيئة ، قبولا على نطاق يزداد اتساعا يوما بعد يوم . ويعد كل هذا تعبيراً عن تفكير سياسي جديد ، يساعد على إقامة علاقات دولية من نوع جديد ، وعلى إدراك أن أمن أي طرف لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن قائماً على أساس أمن الجميع . وهذا إسهام في الجهود الرامية إلى اكتشاف أقصر طريق إلى عالم خال من الاسلحة النووية والعنف .

وعلاوة على هذا ، لا تزال توجد مشاكل حادة في العالم تتطلب الحل . إذ لا يزال سباق التسلح يأخذ مجراه المثير للانزعاج بينما تستمر الجهود لتوسيع نطاقه إلى الفضاء الخارجي . وعلى الرغم من النداءات والجهود من جانب الدول الاشتراكية والبلدان الأخرى وجماهير العالم لم يتحقق حتى الآن حظر كامل للتجارب النووية . وتستمر سياسة استعمال القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، والتهديدات الصريحة للدول ذات السيادة ، وزيادة حدة التوتر في أجزاء مختلفة من العالم . وقد زادت بعض المنازعات تفاقمها ، مشكلة بذلك مخاطر جديدة للسلم والأمن الدوليين . وأصبح مصير العالم مهددا بالآثار الضارة لاستمرار تفاقم الحالة الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية . ولا تزال الطاقة والمشاكل الأيكولوجية وغيرها من المشاكل تتسم بالحدة .

وأكد الوزراء وجهات نظر دولهم إزاء حرمة الحدود والاحترام الشديد للحقائق السياسية - الإقليمية القائمة وسيادة الدول وملامتها الإقليمية كشرط لإحراز تقدم ذي مغزى في مجال تعزيز السلم والأمن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد ، أشاروا إلى أن هناك تعارضا شديدا بين أنشطة القوى الداعية إلى الانتقام ، وبصفة خاصة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وتأييد مبدأ الانتقام في أي مكان في العالم ، من ناحية ، ومصالح الانفراج والأمن وروح وثيقة هلسنكي الختامية ونمها ، من ناحية أخرى ومثل هذه الأنشطة ستلقى معارضة أكثر حزما في المستقبل أيضا .

وإن الدول الأطراف في معاهدة وارمو على اقتناع بأن إحداث تغيير جذري إلى الأفضل في الشؤون الدولية ضروري وممكن ، ويتعين تعزيز وتطوير الاتجاهات الإيجابية التي بدأت في الظهور في الشؤون العالمية . وإدراكا منها لتهديد الأسلحة النووية لوجود الحياة ذاتها على الأرض ، ولكون المهمة الرئيسية اليوم هي وقف سباق التسلح والانتقال إلى نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي ، فهي تدعو جميع البلدان والشعوب إلى ضم جهودها والانفطاح بالمهام العاجلة التي تواجه الإنسانية ، وإظهار نهج جديد لمعالجة مسائل الحرب والسلم . وسعيا لبلوغ هذه الأهداف ، أعادت تلك الدول تأكيد تصميمها على مواصلة اتباع سياستها المتعلقة بالحوار البناء الواسع النطاق مع الدول الأخرى .

٣ - وقد أحاط إ. آ. شفرندادزه ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المشتركين في الدورة علما بنتائج محادثات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المعقودة في موسكو يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، التي تم فيها

إحراز تقدم في شؤون انجاز الأعمال التحضيرية لمعاهدة خاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، والتي قدم خلالها الاتحاد السوفياتي مبادرات جديدة ترمي إلى تقريب وجهات نظر الطرفين بشأن تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بشرط التقيد الدقيق بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وشريطة ألا ينسحب أي من الطرفين من المعاهدة قبل انقضاء عشر سنوات على الأقل ، والتي اقترح خلالها الوقف الاختياري لجميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج القذائف المتوسطة المدى والقذائف الميدانية التكتيكية واختبارها ووزعها ، اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

وقد أيدت الدول المشتركة في الدورة وجهة النظر السوفياتية في هذه المسائل وأعربت عن أملها في أن يجري في المستقبل القريب توقيع الاتفاق على إزالة نوعي القذائف النووية المذكورين وفي أن توافق الولايات المتحدة الأمريكية على الوقف الاختياري المقترح .

وركزت تلك الدول على ضرورة التوصل في اجتماع القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى تفاهم ، على أساس الاقتراحات المقدمة ، بشأن المواقف الأساسية إزاء المعاهدات المقبلة المتعلقة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية وعدم وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي ، وذلك فضلاً عن توقيع الاتفاق الخاص بالقذائف المتوسطة المدى والقذائف الميدانية التكتيكية .

إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو تعرب عن تأييدها لغرض حظر كامل وعام على التجارب النووية دون تأخير ، بوصفه الخطوة الأولى في سبيل وقف تطوير الأسلحة النووية وانتاجها وتحسينها . وهي تولي أهمية كبرى للاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الشروع في محادثات شاملة في غضون الأيام القليلة القادمة بصدد الحد من التجارب النووية والتوقف التام عنها في نهاية المطاف ، وهي محادثات ستمتد على عدة مراحل وستعقد كجزء من ندوة مشتركة ، ولتوقيع الاتفاق السوفياتي الأمريكي على إنشاء مراكز للحد من المخاطر النووية .

وترى الدول المشتركة في الدورة أن من شأن إبرام اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على إزالة القذائف المتوسطة المدى والقذائف الميدانية التكتيكية والتفاهم بصدد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والفضاء الخارجي أن يصبح أساساً فعلياً لعملية نزع السلاح النووي وأن يتيح فرص التقدم في مجالات أخرى من

مجالات نزع السلاح وتعزيز الأمن ، لإخلاء أوروبا من الأسلحة النووية ، وللحد من عدد وحدات القوات المسلحة وتقليل ما في الترسانات من أسلحة تقليدية مع ما يقابل ذلك من تخفيضات في النفقات العسكرية .

ومن الأهمية بمكان عدم اتخاذ تدابير قد يتعمد من جرائها تحقيق هذه الترتيبات . وفي هذا الإطار ، نرى أن من دواعي القلق البالغ أن بعض النواب في الغرب قد تقدموا بدعوات إلى "التعويض عن" الإزالة المرتقبة لقذائف الولايات المتحدة من أوروبا بوزع غيرها من الأسلحة النووية وغير النووية وإنشاء بنى عسكرية جديدة .

٣ - تؤكد الدول المشتركة في الدورة من جديد عزمها على السعي من أجل وضع نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . وتطالب بكفالة أمن جميع الدول على قدم المساواة وفي جميع مجالات العلاقات الدولية .

إن إنشاء عالم آمن يقتضي قبل كل شيء القضاء على الأسلحة النووية والكيميائية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل ، والحد من عدد القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بدرجة كبيرة ، وتخفيض النفقات العسكرية تخفيضاً كافياً ، وحل التكتلات العسكرية وإزالة القواعد الموجودة في الأقاليم الأجنبية ، والاعتماد على آليات فعالة لتفادي وقوع أي من أنواع العدوان وتعزيز السلم على أساس تخفيض مستويات التسلح بدرجة ملحوظة .

ويتمثل أحد الشروط الهامة لضمان أمن الأمم في تسوية النزاعات الإقليمية القائمة بالوسائل السلمية بأسرع ما يمكن وتفادي نشوب نزاعات جديدة . ويتوقف جزء هام من نظام الأمن على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي .

ويتمتعين كفالة المساواة في الأمن الاقتصادي عن طريق إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك العلاقات المالية الخاصة بالنقد الأجنبي ، على أساس عادل وديمقراطي ، وعلى نحو يخدم مصلحة جميع الدول ، بما فيها البلدان النامية ، وذلك بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يقضي على التخلف ويكفل تسوية شاملة وعادلة لمشاكل الدين الخارجي . وأن تحويل الموارد التي تحتاج بتحقيق نزع سلاح حقيقي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهو إسهام كبير نحو بلوغ هذه الأهداف .

وسيساعد وجود تعاون واسع النطاق ومتكافئ بين البلدان في المجال الانساني على انشاء نظام للأمن العام . وترى الدول الاطراف في معاهدة وارمو ضرورة الاعمال الكامل لحقوق الانسان الاساسية في الحياة والعمل ، وكذلك حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية برمتها ، وتحقيق التكافل ، مع احترام سيادة الدول والقضاء على جميع أشكال التمييز والفعل العنصري والعنصرية والقومية والتعصب للوطن والدعاية للحرب . وتؤيد فكرة اجراء حوار واسع حول المسائل الانسانية في اطار مؤتمر تشترك فيه جميع البلدان الاوروبية ويعقد في موسكو .

وأكدت الدول المشتركة في الدورة ، مرة أخرى ، ضرورة ان تراعي جميع الدول مراعاة تامة لمبادئ الاستقلال الوطني والسيادة ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحرمة الحدود والسلامة الإقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، والمساواة ، وغير ذلك من المبادئ والاهداف المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي وثيقة هلسنكي الختامية ، والقواعد الاخرى للعلاقات الدولية المعترف بها بوجه عام .

وقد أشير الى انه من المهم ان تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والاربعين الجارية ، بطريقة بناءة ، في المبادرة المشتركة المقدمة من البلدان الاشتراكية الرامية الى اقامة نظام للأمن الشامل عن طريق الجهود المشتركة لجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ودعا الوزراء ، اعتقادا منهم ان هذا النظام ينبغي ان يقوم بوظيفته استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة وفي اطاره ، الى تعزيز دور الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ، ورأوا انه ينبغي لجميع الدول ان تقدم لهم أكبر قدر ممكن من الدعم ، وان تعمل على زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة ومؤسساتها وتسعى الى تمكينهم من زيادة مساهمتهم في حل القضايا الدولية . وأعربوا عن أملهم في ان تعطي الجمعية العامة زخما جديدا للحوار الدولي المثمر بشأن هذه القضايا وان تعمل على تطوير مضمونه من حيث القيمة والعمق .

٤ - وتتوجه الدول الاطراف في معاهدة وارمو الى الاطراف المشتركة في المحادثات بشأن الحظر العام والكامل للأسلحة الكيميائية والقضاء على مخزوناتها ، حاشة إياها على التحلي بالارادة السياسية اللازمة لإنجاز الولاية التي حددتها الأمم المتحدة ، ولانتهاء دون تأخير من صياغة الاتفاقية الدولية ذات الصلة .

٥ - وترى الدول المشتركة في الدورة ان تحقيق قدر كبير من التخفيض في القوات المسلحة والاسلحة في اوروبا مسألة ذات أولوية ، فهذا هو الهدف الذي يقوم عليه البرنامج المشترك الذي وضعته في بودابست في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء على ضرورة التعجيل بتحديد ولاية لمبادرات مقبلة يولى الاعتبار في اطارها للمصالح الامنية لجميع الاطراف ، وتتاح فيها لجميع الدول الـ ٢٥ المشتركة في العملية الشاملة لمعوم اوروبا ، وفقا للوثيقة الختامية ، لاجتماع مدريد ، امكانية حقيقية للنظر في القضايا المتعلقة بنزع السلاح وبناء الثقة وبناء الامن في اوروبا وايجاد حلول لها ، وتجعل من الممكن بدء المبادرات في المستقبل القريب . وأعادت الدول المشتركة في الدورة تأكيد اقتراحها الداعي الى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، يتخذ فيه قرار بشأن بدء مبادرات واسعة النطاق بهدف تحقيق قدر كبير من التخفيض في القوات المسلحة والاسلحة التعبوية النووية والتقليدية في اوروبا ، ومن ثمة تخفيض الانفاق العسكري ، وتعديل الفروق في المستويات عن طريق فرض تقييدات كافية ودرء خطر الهجوم المباغت . ومن شأن هذا الاجتماع ان يفضي ايضا الى حل قضايا اخرى تتعلق بالامن والتعاون في اوروبا .

ولاحظ الوزراء مع الارتياح ان تنفيذ احكام الوثيقة الصادرة عن مؤتمر ستوكهلم قد أسهم في تعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة والامن .

واذا تم تنفيذ اقتراح الدول الاطراف في معاهدة وارسو الداعي الى عقد مشاورات بشأن المذاهب العسكرية ، الموجه الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، الذي قدم في برلين في ايار/مايو ١٩٨٧ ، فان ذلك سيكون له أهمية رئيسية بالنسبة لتعزيز الثقة في اوروبا .

٦ - ويسهم إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في البلقان ، وأوروبا الوسطى وشمال اوروبا ، في تحسين الحالة في القارة . كما سيؤدي بدرجة كبيرة الى تخليص العالم من هذه الانواع من اسلحة التدمير الشامل ، وفي هذا الصدد ، جدد المشاركون في الدورة تأييدهم للاقتراحات التي تقدمت بها في هذا المجال الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وشددوا على ضرورة وضعها موضع التطبيق .

وأعادوا تأكيد استعداد دولهم لتشجيع تنفيذ الخطة المتعلقة بالحد من الأسلحة وبناء الثقة في وسط أوروبا بالصيغة التي تقدمت بها جمهورية بولندا الشعبية . وسيكون تنفيذ هذه الخطة عاملاً هاماً يؤدي إلى تعزيز السلم والاستقرار وصيانة الأمن الدائم في القارة الأوروبية .

وأعرب الوزراء عن الرأي القائل بأن على الدول الواقعة على جانبي الحدود الفاصلة بين التجمعين السياسيين العسكريين أن تتخذ تدابير عملية للتخفيف من مستوى المواجهة العسكرية ولتعزيز الثقة ، بما في ذلك قيامهما بإزالة أخطر أنواع الأسلحة الهجومية على أساس التبادل .

وتؤيد الدول المشتركة في الدورة اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الداعي إلى إجراء تخفيض جذري شامل في مستوى المواجهة العسكرية في منطقة شمال أوروبا والقطب الشمالي وتحويل تلك المنطقة إلى منطقة سلم وتعاون ، وإجراء محادثات فيما بين الدول المعنية لبلوغ تلك الغاية .

ورحب المشتركون بما تبذله بلدان عدم الانحياز الواقعة على البحر الأبيض المتوسط من جهود لتحويل هذه المنطقة إلى منطقة تعاون سلمي . ويشير الوزراء إلى اقتراح الدول الأطراف في معاهدة وارسو المتعلق بهذه المسألة .

٧ - وتبرز الدول المشتركة في الدورة الحاجة إلى إيجاد نظام صارم وفعال للتحقق ، على المستويين الوطني والدولي ، بما في ذلك التفتيش الموضعي . وسيوفر نظام التحقق هذا ضماناً يمكن الاعتماد عليه للإمتثال الدقيق لجميع الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح ويكفل بصورة أكيدة عدم الإخلال بالالتزامات المترتبة عليها مهما كانت الظروف . ويجب أن يشمل نظام التحقق جميع اتجاهات نزع السلاح .

٨ - وتعتبر الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن من الملج الآن أكثر من أي وقت مضى أن تزيد جميع الدول جهودها بصورة كبيرة بهدف اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح . ويجب السعي نحو تحقيق هذا الهدف أيضاً بتكثيف أعمال المحافل الدولية المعنية ، وبوجه خاص مؤتمر جنيف لنزع السلاح . وتم خلال الدورة اعتماد وثيقة خاصة تتعلق بهذه المسألة .



وترى الدول الاشتراكية المتحالفة ، التي تؤيد توخي نهج شامل بشأن قضايا نزع السلاح ، أن من الهام إلى أبعد حد أن تعطي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح زخما إيجابيا لجميع المحادثات الجارية بشأن مختلف مشاكل نزع السلاح ، وأن تفضي إلى التفاهم بشأن إتخاذ تدابير عملية في هذا المجال ، وأن تتجه نحو إحراز تقدم حقيقي صوب عالم آمن وخال من الأسلحة النووية ، وأن تساهم في إيجاد مناخ سياسي يقوم على أساس الثقة والمصارحة والانفتاح وإمكانية التوقع في الشؤون الدولية .

٩ - وتؤيد الدول المشتركة في الدورة قيام أوروبا غير قابلة للتقسيم ، أوروبا يسود فيها السلم والتعاون ، وإنشاء "دار لجميع الأوروبيين" يسود فيه جو من علاقات حسن الجوار والثقة والتعايش والتفاهم المتبادل .

والاتجاهات الناشئة في ميداني الأمن والتعاون تخلق شروطا مسبقة لإعطاء زخم جديد لعملية عموم أوروبا . وتعتبر الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن من الهام بشكل خاص إجراء حوار شامل في جو من الثقة المتزايدة على أساس قوي ويمكن الاعتماد عليه ، وتوسيع وتكثيف التعاون بطريقة فعالة . وتؤكد من جديد التزامها بالتطوير التدريجي لعملية عموم أوروبا ، واستعدادها للدخول عن طريق الجهود المشتركة ، في مرحلة جديدة من الانفراج في أوروبا .

وناقش الوزراء الحالة في اجتماع متابعة مؤتمر فيينا ، وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي له أن يؤدي إلى اتفاقات متوازنة في جميع الميادين ، على أساس جميع مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية . وينبغي ، في رأيهم ، بذل مزيد من الجهود بهدف تحقيق نتائج في المستقبل القريب ، تمكن من دفع عملية عموم أوروبا إلى مستوى جديد من حيث النوعية . وأكدوا أهمية عقد محفل اقتصادي في براغ ، ومؤتمر للتعاون العلمي والتكنولوجي في بوخارست ، ومحفل أيكولوجي في صوفيا وندوة عن حماية التراث الثقافي لأوروبا في كراكو .

١٠ - وتبادل الوزراء الآراء بشأن بؤر التوتر والنزاع القائمة ، وأكدوا من جديد عزم دولهم على المساعدة بنشاط في الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية عادلة لها .

ومما ستكون له أهمية كبيرة من أجل تحقيق تسوية منصفة وشاملة ومن أجل صيانة سلم دائم في الشرق الأوسط ، أن يعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع تحت إشراف الأمم

المتحدة ، تحضره ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول التي تحتل مقاعد دائمة في مجلس الأمن .

وأعرب الوزراء ، عن قلقهم بشأن تعاقد التوتر في منطقة الخليج الفارسي وأكدوا الحاجة إلى وقف الحرب بين ايران والعراق في أقرب وقت ممكن ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٥٩٨ (١٩٨٧) تنفيذا كاملا ودون تأخير ، وانسحاب السفن الحربية الاجنبية من الخليج ، وحماية حرية الملاحة في المنطقة .

١١ - وأكدت الدول الاشتراكية المتحالفة ، من جديد ، عزمها على تعزيز وحدتها وتماسكها وتقوية دينامية تعاونها في مجال السياسة الخارجية ، في معيها من أجل إزالة خطر الحرب وتعزيز الأمن في أوروبا وفي العالم بأسره على السواء . وتم النظر خلال الدورة ، في عدد من التدابير العملية ، من بينها تلك المتعلقة بأنشطة الهيئات الدائمة المنشأة حديثا ، أي الفريق المتعدد الاطراف المعني بالتزويد المتبادل بالمعلومات الموضوعية واللجنة الخاصة المعنية بقضايا نزع السلاح .

وأكد المشاركون على أن عقد هذه الدورة يتم عشية الذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الاول/اكتوبر الاشتراكية العظمى ، التي إستهلت عهدا جديدا في حياة البشرية ومهدت الطريق أمام الأمم للتحرر الاجتماعي والوطني ، ولعالم خال من الحروب والأسلحة . وقد أدى انتصار الاشتراكية في العديد من البلدان إلى إقامة المجتمع الاشتراكي العالمي ، الذي ما فتئ يقوم بدور متعاظم أبدا بوصفه القوة الرئيسية في الكفاح من أجل السلم ونزع السلاح والأمن الدولي والتقدم الاجتماعي ، والحرية والمساواة في الحقوق ، واحترام استقلال وسيادة كل دولة .

وقد عقدت الدورة في جو من الصداقة والتعاون الرفاقى . وستعقد الدورة القادمة في صوفيا .

## المرفق الثاني

### نحو زيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح في جنيف

- ١ - لما كانت الدول الاطراف في معاهدة وارمو مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق السلم الدائم والامن المعول عليه للجميع إلا بالوسائل السياسية ، فإنها ترى أن مما له أهمية أساسية أن يكفل أقصى قدر من الفعالية لكامل النظام القائم لمفاوضات نزع السلاح . ويجب أن تتركز كل من المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الامن ونزع السلاح على المسائل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي وبنزع الأسلحة النووية . ولا بد من تنشيط الجهود التي تبذلها جميع الدول نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .
- ٢ - ومؤتمر نزع السلاح في جنيف ، الذي تشترك في أعماله على قدم المساواة دول جميع القارات ، على اختلاف نظمها الاجتماعية - الاقتصادية ، وأعضاء التحالفات السياسية - العسكرية ، وبلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة ، وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فضلا عن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، له دور خاص يتمين القيام به في هذا المسمى .
- ٣ - وقد أثبت هذا المحفل المتعدد الاطراف أنه إذا أهدت الدول إرادة سياسية فإن بوسعها أن يقوم بوظيفة جهاز للتفاوض على نحو عملي وفعال بشأن وضع تدابير واتفاقيات في مجال نزع السلاح . وبفضل المؤتمر ، تم إعداد مكوك هامة من مكوك القانون الدولي مثل المعاهدات المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبحظر وضع الأسلحة النووية على قاع البحار والمحيطات ، والاتفاقيات المتعلقة بحظر الأسلحة البكتريولوجية وبحظر استخدام تقنيات التغير في البيئة لأغراض عسكرية .
- ٤ - ومع ذلك ، فإن نتائج أعمال محفل جنيف في السنوات الأخيرة قصرت كثيرا عن الوفاء بالكامل باحتياجات العصر .
- ٥ - وتقترح الدول المشتركة في الدورة أن تتركز الجهود المبذولة في المرحلة الحالية من أعمال مؤتمر نزع السلاح على حل القضايا الحاسمة التالية :

(أ) انجاز صياغة الاتفاقية المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها . وترى الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن الاسراع بأقصى ما يمكن الى حظر وإزالة الاسلحة الكيميائية هو أحد الاهداف الرئيسية لسياستها الخارجية . وفي هذا الصدد ، فإنها تشير إلى بيانها المعتمد في موسكو في آذار/مارس ١٩٨٧ ، فضلا عن المبادرات الهامة الاخرى . ان الاعمال المتعلقة بالاتفاقية تقترب من المرحلة النهائية ، ومقتضيات انجازها بنجاح في المستقبل القريب متوفرة . والدول المشتركة في الدورة على استعداد إلى مواصلة التعاون البناء مع شركائها في المفاوضات بغية تذليل العقبات الباقية لكي يتسنى الانتقال بسرعة إلى الازالة الكاملة والعامة للأسلحة الكيميائية والقاعدة الصناعية لانتاجها .

(ب) إحراز تقدم نحو الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية . ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تعتبر أن وقف تجارب الاسلحة النووية وحظرها العام والكامل بوصفها تدابير ذات أهمية أساسية على الطريق لوقف سباق التسلح ، بمثابة خطوات قد توفر عائقا يعول عليه يعترض سبل زيادة تطوير الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فإنها تلغ الانتباه إلى الوثيقة المعنونة "الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية" التي قدمت في مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وتقتترح انشاء فريق خاص من العلماء - الخبراء يقوم دون إبطاء باعداد مقترحات عملية لنظام التحقق من الامتناع عن إجراء التجارب النووية . وصياغة هذا الاتفاق في إطار مؤتمر نزع السلاح ، والمحادثات الشاملة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الحد من التجارب النووية وحظرها الكامل في نهاية المطاف ، أمران سيكمل أحدهما الآخر ، سعيا وراء تحقيق هدف واحد . وهي على استعداد لأن تنظر على نحو بناء في أية مقترحات وأفكار أخرى ترمي إلى التوصل إلى حل سريع لهذه القضية .

٦ - ترى الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو أنه تم في مؤتمر نزع السلاح وضع أساس متين للقيام باجراءات عملية وفعالة فيما يتعلق بالمسائل المتمثلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وقد قدمت البلدان الاشتراكية اقتراحات ملموسة لتحقيق هذا الغرض .

٧ - وتشدد الدول المشتركة في الدورة على الحاجة إلى تنشيط أعمال المؤتمر فسي الاتجاهات الحاسمة الاخرى أيضا مع مراعاة القرارات المتمثلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعبر عن إرادة الأغلبية الساحقة لدول العالم .

٨ - وهي تقترح أن ينظر في جميع جوانب أعمال مؤتمر نزع السلاح من جميع الزوايا في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، بغية زيادة فعالية المؤتمر .

٩ - أن دول معاهدة حلف وارسو تؤيد القيام ، عن طريق جهود متضافرة وبروح الحوار البناء بعيدا عن المواجهة ، بتحديد طرق ووسائل تحقيق نتائج عملية أفضل في مداولات مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وتقترح أن ينظر في التدابير العملية التالية ويوافق عليها :

(أ) أولا ، زيادة تكثيف أعمال المؤتمر بجعله يعمل طوال السنة مع التوقف مرتين أو ثلاثا . الاقرار بضرورة أن تعمل الاجهزة الفرعية للمؤتمر ، وفقا لولايته العامة ، إلى أن تنتهي من أعمالها ، وليس على أساس سنوي .

(ب) ثانيا ، اتخاذ الترتيبات اللازمة لمشاركة الخبراء والمراكز العلمية الموجودة في مختلف البلدان مشاركة أنشط في الاعمال المتعلقة بالمشاكل التي تواجه المؤتمر . السير ، على نطاق أوسع ، وعند الاقتضاء ، على عادة إنشاء أفرقة خبراء لكل مجال على حدة . النظر في مسألة مشاركة العلماء ذوي الشهرة العالمية والمسؤولين الحكوميين في الجهود الرامية إلى ايجاد حلول لمشاكل نزع السلاح البالغة التعقيد التي يناقشها المؤتمر والعمل على أن تحدد في الوقت المناسب العوامل الطويلة الأجل التي لها أهمية حاسمة بالنسبة لتعزيز الأمن . ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة ولاسيما بإنشاء مجلس استشاري في المؤتمر .

(ج) ثالثا ، القيام ، على أساس الاتفاق بين أطراف المؤتمر ، بعقد دورات على مستوى وزراء الخارجية في الفترات ذات الأهمية الحاسمة ، بما في ذلك حالات ظهور معوقات أساسية خلال المناقشات . ومن شأن الدورات التي يحضرها الوزراء أن تعطي زخما إيجابيا للتقدم في هذه المحادثات الهامة .

١٠ - ترى الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو من المفيد أن تتاح الفرصة لجميع البلدان التي ليست أطرافا في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة في أعماله . كما ترى أن من الممكن أن يصبح المؤتمر في المستقبل هيئة عالمية دائمة لمفاوضات نزع السلاح .

- ١١ - تشير الدول المشتركة في الدورة إلى أن المحادثات حول مسألتَي الأمن والسلام ،  
التي تجري حاليًا وعلى أساس متعدد الأطراف تكمل وتغني بعضها البعض .
- ١٢ - تعلن الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو استعدادها للمشاركة بصورة بنّاءة  
في بحث وتنفيذ جميع الاقتراحات المحددة الرامية إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح وزيادة  
فعاليته بصرف النظر عن مصدرها .

-----